أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر (2001 ـ 2015)

مبروكي رمضان

المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي.

ملخص:

لقد حاولنا من خلال هذا المقال معرفة مدى تأثير التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ سنة 2001 وحتى يومنا هذا على الميزانية العامة في الجزائر، وقد خلصنا بعد تناول مختلف جوانب الموضوع إلى ان انتعاش أسعار النفط منذ سنة 2001 أدى إلى ارتفاع المداخيل النفطية وبالتالي ارتفاع إيرادات الميزانية العامة في الجزائر، كما ساهمت في انتعاش إيرادات صندوق ضبط الموارد (FRR) والذي كان له دور كبير في تمويل عجز الميزانية بعد 2014 بسبب تدهور أسعار النفط.

الكلمات الرئيسية: أسعار النفط، الجباية البترولية، الميزانية العامة، صندوق ضبط الموارد.

Résumé:

Nous avons essayé à travers cet article de connaître l'impact des fluctuations des prix du pétrole depuis 2001 à ce jour sur le budget général en Algérie, où nous avons conclu que l'augmentation des prix du pétrole depuis 2001 a conduit une augmentation des recettes pétrolières et par conséquent, l'augmentation des recettes budgétaires publiques en Algérie, il a contribué aussi à augmenter les recettes du Fonds de régulation des recettes (FRR), qui a eu un rôle majeur dans le financement du déficit budgétaire après 2014 en raison de la détérioration des prix du pétrole.

Mots-clés: prix du pétrole, la fiscalité pétrolière, le budget général, fonds de régulation des recettes.

مقدمة

يمثل النفط موردا هاما بالنسبة للدول المصدرة للبترول خاصة تلك التي تعتمد عليه كمصدرا رئيسيا للعملة الصعبة ولموارد الميزانية العامة للدولة. والجزائر تعتبر إحدى هذه الدول حيث مازال النفط إلى اليوم يمثل أكثر من 95 % من مداخيل العملة الصعبة، وبين 50 و65 % من مداخيل الميزانية، ولهذا فإن أي تقلب في أسعار هذا المورد سيؤثر على هذه المداخيل إما سلبا أو إيجابا، ولعل أهم التقلبات التي عرفتها السوق النفطية في القرن الحالي هي تلك التي حدثت منذ بداية الألفية حيث انتعشت الأسعار بشكل كبير ما أثر إيجابا على المداخيل النفطية وبالتالي على الميزانية العامة والسياسة التنموية في البلاد حتى سنة 2009 أين سجلت تراجعا رهيبا بسبب الأزمة المالية لكن سرعان ما عادت الأسعار للانتعاش حتى سنة 2014 أين تدهورت الأسعار بشكل كبير لكن هذه المرة

لم تعد للارتفاع الأمر الذي أثر سلبا على المداخيل النفطية حيث تراجعت بشكل كبير وأدت الوضعية إلى استنزاف احتياطات صندوق ضبط الموارد من أجل تغطية العجز الكبير في الميزانية، وعليه وبهدف معرفة مدى تأثير هذه التقلبات على الميزانية العامة في الجزائر سنحاول من خلال موضوعنا هذا الإجابة على الإشكالية التالية: "**ماهو أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر من سنة 2001 إلى سنة 2015** ؟"، والتي تحمل التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الميزانية العامة في الجزائر؟
- ماهي التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ سنة 2000 إلى غاية 2015؟
- ماهو أثر هذه التقلبات على الميزانية العامة في الجزائر؟

وعلى هذا الأساس ومن أجل الإجابة على الأسئلة السابقة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة أقسام تناولنا في القسم الأول ماهية الميزانية العامة في الجزائر، أما في القسم الثاني فقد تطرقنا إلى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط بين 2000 و 2015، ثم تناولنا في القسم الثالث أثر هذه التقلبات على الميزانية العامة في الجزائر خلال نفس الفترة.

1. الميزانية العامة في الجزائر:

1.1. مفهوم الميزانية العامة في الجزائر:

لقد عرف المشرع الجزائري الميزانية من خلال قانونين هما: قانون رقم 17.84 المتعلق بقوانين المالية، والقانون رقم 21.90 المتعلق بالمحاسبة العمومية

1.1.1 تعريف الميزانية:

لقد جاء تعريف الميزانية في المادة الثالثة من القانون رقم 21.90 المتعلق بالمحاسبة العمومية كما يلي: « **الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الايرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها** »[1]

كما تم تعريف الميزانية قبل هذا القانون في المادة السادسة من القانون رقم 17.84 المتعلق بقوانين المالية كما يلي: « **تتشكل الميزانية العامة للدولة من الايرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها** »[2]

2.1.1 الايرادات:

لقد جاء في المادة 11 من القانون رقم 17.84 أن موارد الميزانية العامة للدولة تتضمن ما يلي:

1. الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.

2. مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
3. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
4. الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
5. التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.
6. مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
7. مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
8. الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.

3.1.1 النفقات:

لقد جاء في نص المادة 23 من القانون رقم 17.84 أن الأعباء الدائمة للدولة تشتمل على ما يلي: نفقات التسيير، نفقات الاستثمار، القروض والتسبيقات.

1.3.1.1 نفقات التسيير:

حسب ما جاء في نص المادة 24 من القانون رقم 17.84 فإن نفقات التسيير تُجمع في أربعة أبواب هي:

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
2. تخصيصات السلطات العمومية.
3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
4. التدخلات العمومية.

2.3.1.1 نفقات الاستثمار:

حسب ما جاء في نص المادة 35 من القانون رقم 17.84 فإن نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة تُجمع في ثلاثة أبواب هي:

1. الاستثمارات المنفذة من قِبل الدولة.
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قِبل الدولة.
3. النفقات الأخرى بالرأسمال.

2.1 دورة الميزانية العامة في الجزائر:

تمر الميزانية العامة في الجزائر بأربعة مراحل تتمثل في مرحلة التحضير والإعداد، مرحلة الاعتماد والمصادقة، مرحلة التنفيذ ثم أخيرا مرحلة المراجعة والمراقبة.

1.2.1 مرحلة التحضير والإعداد:

تسمى هذه المرحلة بالمشروع السنوي لقانون المالية والذي يحتوي حسب ما نصت عليه المادة 67 من القانون رقم 17.84 والمتعلق بقوانين المالية على قسمين منفصلين، ينص القسم الأول على الاقتراحات المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية وكذا على السبل والوسائل الكفيلة بضمان التوازنات المالية التي أقرها المخطط الإنمائي السنوي. أما القسم الثاني فيقترح من خلاله المبلغ الإجمالي للاعتمادات المطبقة في إطار الميزانية العامة للدولة بشأن نفقات التسيير والاستثمارات العمومية، كما يقترح فيه أيضا:

- ✓ المبلغ الإجمالي للاستثمارات المخططة.
- ✓ الترخيصات الإجمالية للإيرادات والنفقات بالنسبة لكل ميزانية ملحقة.
- ✓ الإجراءات ذات الطابع التشريعي المطبقة على الحسابات الخاصة للميزانية.
- ✓ الأحكام المختلفة المطبقة على العمليات المالية للدولة.

ويرفق مشروع قانون المالية للسنة بما يلي:[3]

1. تقرير تفسيري للتوازن الاقتصادي والمالي والنتائج المحصل عليها وآفاق المستقبل.
2. ملحقات تفسيرية تبين بالأخص مايلي:

أ. التقييمات حسب كل صنف من أصناف الضرائب، لاسيما تلك المتعلقة بالإجراءات الجديدة، وبصفة عامة تقديرات الحواصل الناتجة عن موارد أخرى.

ب. توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل المرفوقة عند الاقتضاء بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات.

ج. توزيع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي حسب كل قطاع.

د. توزيع رخص تمويل الاستثمارات المخططة للمؤسسات العمومية حسب كل قطاع.

هـ. قائمة الحسابات الخاصة للخزينة تبين مبلغ الإيرادات والنفقات والمكشوفات المقررة لهذه الحسابات.

و. القائمة الكاملة للرسوم شبه الجبائية.

2.2.1 مرحلة المصادقة:

عندما تنتهي الحكومة من إعداد مشروع قانون المالية تمرره للبرلمان من أجل المصادقة عليه، حيث يصوت بصفة إجمالية على ما يلي:[4]

- ✓ إيرادات الميزانية العامة للدولة.
- ✓ نفقات التسيير الموزعة حسب كل دائرة وزارية.
- ✓ نفقات المخطط السنوي ذات الطابع النهائي الموزعة حسب كل قطاع.
- ✓ رخص تمويل الاستثمارات المخططة الموزعة حسب كل قطاع.
- ✓ إيرادات ونفقات كل ميزانية ملحقة.
- ✓ الحد الأقصى للنفقات المرخص بها، حسب الشروط المحددة بموجب هذا القانون بالنسبة لكل صنف من أصناف الحسابات الخاصة للخزينة.

3.2.1 مرحلة التنفيذ:

بعد مرور مشروع قانون المالية على البرلمان بغرفتيه والمصادقة عليه يعرض على رئيس الجمهورية ليوقع عليه ثم ينشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية[5] يشرع مباشرة في تنفيذه، حيث يشرع وفقا للتوزيع المحدد في قانون المالية حسب كل دائرة وزارية في توزيع نفقات التسيير عن طريق التنظيم وتوزع النفقات ذات الطابع النهائي للمخطط السنوي طبقا لأحكام المادة 38 من نفس القانون[6].

4.2.1 مرحلة المراقبة:

تعتبر هذه المرحلة أداة رقابة على تنفيذ الميزانية العامة، حيث بوبت في القانون رقم 17.84 بعنوان قانون ضبط الميزانية وهو مشروع قانون يقدم ضمن شروط محددة لهذا الغرض بموجب الأحكام القانونية السارية على ممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة، ويجب أن يرفق هذا المشروع بما يلي:[7]

أ. تقرير تفسيري يبرز شروط تنفيذ الميزانية العامة للدولة للسنة المعتبرة.

ب. جدول تنفيذ الاعتمادات المصوت عليها ورخص تمويل الاستثمارات المخططة.

يقر قانون ضبط الميزانية حساب نتائج السنة المشتمل على ما يلي:[8]

أ. الفائض أو العجز الناتج عن الفرق الواضح بين إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة.

ب. النتائج المثبتة في تنفيذ الحسابات الخاصة للخزينة.

ج. نتائج تسيير عمليات الخزينة.

2. تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2001–2016) وأسبابها:

تتسم سوق النفط بالديناميكية وعدم الاستقرار، الأمر الذي جعل أسعار هذا الأخير تخضع لتقلبات مستمرة ومتكررة أصبحت تقلق الدول المنتجة والمصدرة للنفط، سيما تلك الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية بشكل كبير في تسيير شؤونها. هذه التقلبات ناجمة عن عدة عوامل منها الاقتصادية وتتعلق بقانون العرض والطلب، الجيوسياسية كالحروب، الكوارث الطبيعية، الاستقرار السياسي، إضافة إلى ذلك هناك عوامل أخرى يمكن وصفها بالسلوكية[9] والمتمثلة في تدخلات الأطراف الفاعلة في السوق كالمضاربة.

1.2 تقلبات أسعار النفط من سنة 1973 إلى سنة 2000:

إذا نظرنا إلى التطور التاريخي لأسعار النفط وجدنا أنها قبل عام 1973(سنة حظر تصدير النفط العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب دعمها للحرب الإسرائيلية ضد مصر) كانت مستقرة نوعا ما عند مستوى قريب من 3,5 دولار للبرميل،[10] لتبدأ بعدها في الارتفاع تدريجيا لتصل إلى حوالي 14 دولار سنة 1978، ثم قفز السعر ليصل إلى (25 دولار سنة 1979، 37 دولار سنة 1980 ثم 35 دولار سنة 1981)[11] بسبب انخفاض العرض الناجم عن إعلان الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 واندلا ع الحرب الإيرانية العراقية سنة 1980، بعها بدأت الأسعار في الانخفاض متأثرة بسياسات الدول المستهلكة الرامية إلى ترشيد الاستهلاك بسبب ارتفاع الأسعار ليصل السعر إلى 25 دولار سنة 1985 قبل أن تنهار الأسعار إلى 14 دولار سنة 1986، الأمر الذي أدى إلى نشوب حرب أسعار بين أعضاء أوبك وعلى رأسهم السعودية من أجل الدفاع عن حصصهم في السوق انتهت بانهيار الأسعار إلى ما دون 10 دولار للبرميل[12]، لكن سرعان ما عاد الاتفاق للمنظمة في ديسمبر 1986 بتخفيض الإنتاج من 17 مليون برميل إلى 15,8 مليون برميل لتبقي الأسعار بين 17 و18 دولار حتى سنة 1989 ثم وصلت إلى 23 دولار سنة 1990 بسبب الغزو العراقي للكويت، ثم تراجعت الأسعار قليلا لحدود 20 دولارا سنة 1991 وواصلت النزول حتى سعر 15 دولار سنة 1994 ثم عاودت الارتفاع قليلا حتى برزت الأزمة الآسيوية سنة 1997 لتؤثر على الأسعار لتصل 11 دولارا سنة 1998 لكن بفضل جهود أعضاء منظمة أوبك تم الاتفاق مع بعض الدول الغير أعضاء على تخفيض الإنتاج لترتفع بعد ذلك الأسعار إلى 17 دولار سنة 1999 و27 دولار سنة 2000[13].

2.2 : تقلبات أسعار النفط من سنة 2001 إلى غاية 2016:

جدول رقم (01): تطور متوسط سعر النفط السنوي من سنة 2001 إلى غاية 2016

الوحدة: دولار

الشهور السنوات	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط السنوي
2001	25,6	27,5	24,5	25,7	28,3	27,9	24,6	25,7	25,6	20,5	18,8	18,7	**24,45**
2002	19,4	20,3	23,7	25,7	25,4	24,1	25,7	26,7	28,4	27,5	24,3	28,3	**24,96**
2003	31,2	32,8	30,6	25,0	25,9	27,7	28,4	29,9	27,1	29,6	28,8	29,8	**28,88**
2004	31,3	30,9	33,6	33,6	37,6	35,2	38,2	42,7	43,2	49,8	43,1	39,6	**38,23**
2005	44,5	45,5	53,1	51,9	48,7	54,4	57,5	64,0	62,9	58,5	55,2	56,9	**54,42**
2006	63,0	60,2	62,1	70,3	69,8	68,6	73,7	73,2	62,0	57,8	58,8	62,5	**65,15**
2007	53,7	57,6	62,1	67,5	67,2	71,1	76,9	70,8	77,2	82,3	92,4	90,9	**72,47**
2008	92,2	95,0	103,6	109,1	122,8	132,3	132,7	113,2	97,2	71,6	52,5	40,0	**96,85**
2009	43,4	43,3	46,5	50,2	57,3	68,6	64,4	72,5	67,7	72,8	76,7	74,5	**61,49**
2010	76,2	73,8	78,8	84,8	76,0	74,8	75,6	77,0	77,8	82,7	85,3	91,5	**79,51**
2011	96,5	103,7	114,6	123,3	115,0	113,8	117,0	110,2	112,8	109,6	110,8	107,9	**111,26**
2012	110,7	119,3	125,5	119,8	110,3	95,2	102,6	113,4	112,9	111,7	109,1	109,5	**111,65**
2013	113,0	116,1	108,5	102,3	102,6	102,9	107,9	111,3	111,6	109,1	107,8	110,8	**108,64**
2014	108,1	108,9	107,5	107,8	109,5	111,8	106,8	101,6	97,1	87,4	79,4	62,3	**99,02**
2015	47,8	58,1	55,9	59,5	64,1	61,5	56,6	46,5	47,6	48,4	44,3	38,0	**52,35**
2016	30,7	32,2	38,2	41,6	46,7	48,3	45,0	45,8	46,6	---	---	---	**41,67**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Europe Brent Spot Price FOB (Dollars per Barrel), U.S. Energy information administration, http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=RBRTE&f=A

منحنى رقم (01): تطور المتوسط السنوي لأسعار النفط من 2001 إلى 2016

الوحدة: دولار/برميل

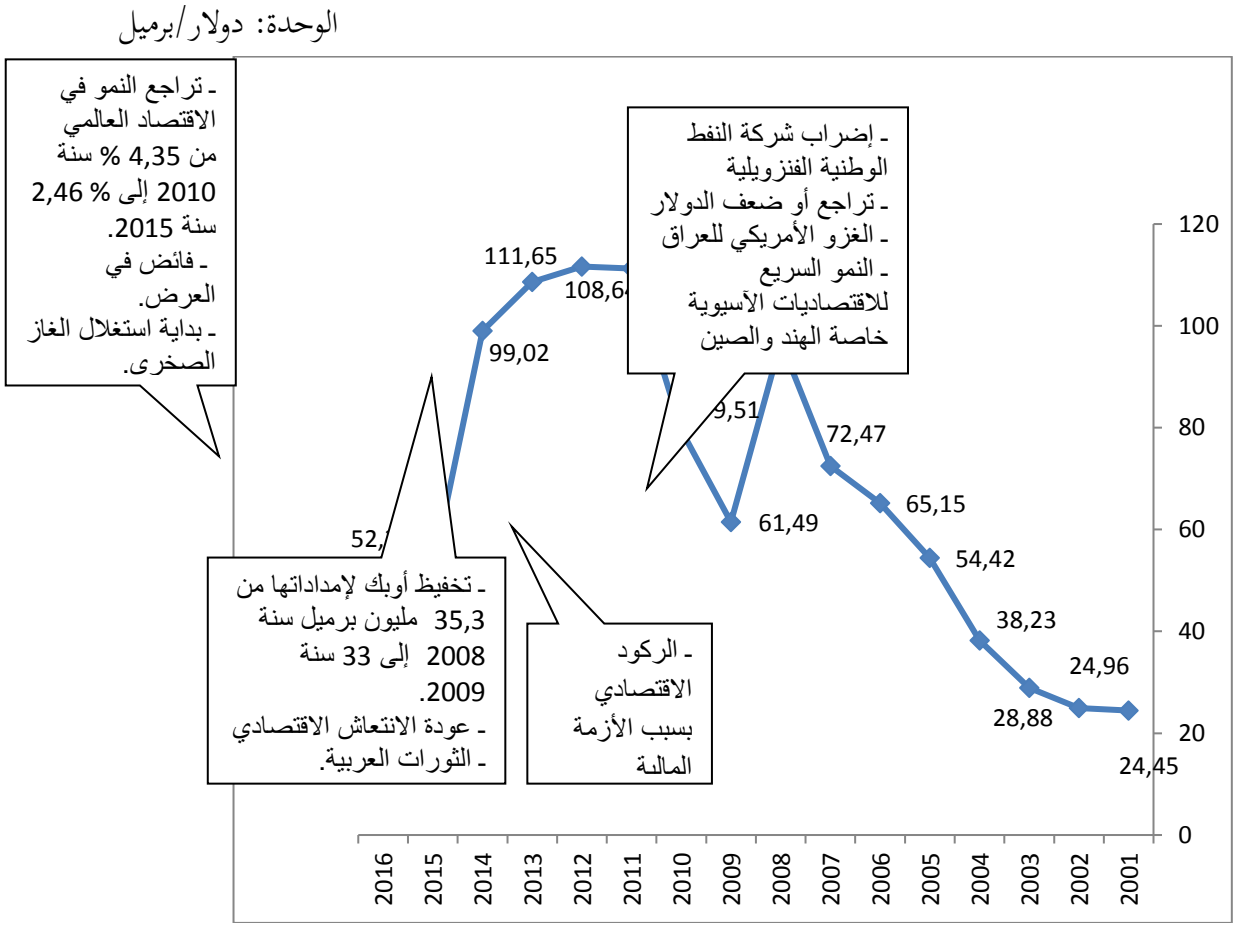

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (01)

تحليل المعطيات:

نلاحظ من خلال المنحنى السابق أن أسعار النفط عرفت منذ سنة 2001 منحا تصاعديا إلى غاية 2008 أين وصل متوسط أسعار النفط إلى 96,85 دولار للبرميل الواحد، وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:[14]

- إضراب شركة النفط الوطنية الفنزويلية.
- تراجع أو ضعف الدولار.
- الغزو الأمريكي للعراق.
- النمو السريع للاقتصاديات الآسيوية خاصة الهند والصين.

غير أن الأسعار بدأت في الانخفاض في الثلث الأخير من سنة 2008 لتصل إلى 40 دولار للبرميل شهر ديسمبر متأثرة بالركود الاقتصادي العالمي الناجم عن الأزمة المالية، وأمام هذا الوضع وخوفا من تدهور الأسعار اجتمع أعضاء

منظمة أوبك نهاية سنة 2008 وقرروا تخفيض الانتاج بمعدل 2,2 مليون برميل يوميا[15]، الأمر الذي ساهم في استقرار الأسعار عند هذا المستوى حتى شهر أفريل 2009 أين تخطت عتبة 50 دولار لتبدأ بعدها في الانتعاش من جديد حيث تخطت عتبة 70 دولار للبرميل شهر أكتوبر متأثرة بموجة من التفاؤل بتحسن الاقتصاد العالمي بعد ظهور نتائج مشجعة من طرف البنوك الأمريكية[16]، ثم تعززت الأسعار بعد ذلك بعودة الانتعاش الاقتصادي حيث قفز معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى (4,35 %) سنة 2010 بعدما كان (. 1,71 %) سنة 2009 [17]، وبقيت الأسعار سنة 2010 تتراوح بين 73 و 85 دولار للبرميل إلى أن وصلت إلى 91 دولار شهر ديسمبر. لتقفز بعدها في شهر مارس 2011 إلى 114 دولار للبرميل بسبب الأوضاع الليبية، وبقيت الأسعار مستقرة فوق مستوى 100 دولار حتى شهر أوت 2014 متعززة بالثورات العربية والتوترات بسبب الملف النووي الإيراني.

لكن بعد هذا التاريخ بدأت الأسعار في الانخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى سعر 47 دولار شهر جانفي 2015 وهو أكبر انهيار منذ ديسمبر 2008، ثم تعززت الأسعار قليلا حتى شهر جوان من نفس السنة أين تجاوزت حينها سقف 60 دولار للبرميل، لتعاود بعدها الانخفاض من جديد ووصلت إلى مرحلة حرجة جدا حيث نزلت إلى 30 دولار للبرميل شهري جانفي وفيفري 2016 ثم انتعشت قليلا وبقيت فوق مستوى 40 دولار حتى شهر سبتمبر 2016، هذا الانخفاض الراهن راجع لعدة أسباب أهمها:

- زيادة العرض على الطلب بعد منتصف 2014.[18]
- زيادة الانتاج الأمريكي بمقدار 4 ملايين برميل منذ 2008 بسبب استغلال الغاز الصخري فقط.[19]
- تراجع النمو في الاقتصاد العالمي من 4,35 % سنة 2010 إلى % 2,46 سنة 2015.[20]

3. أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة في الجزائر من 2001 إلى 2015 :

1.3 مكانة المحروقات في الاقتصاد الجزائري:

يعتبر قطاع المحروقات محركا رئيسيا للتنمية في الاقتصاد الجزائري، نظرا للمكانة التي يحتلها سواء في الناتج الداخلي الخام، الصادرات أوميزانية الدولة. حيث أنه يعتبر المورد الرئيسي للعملة الصعبة لأنه يساهم بنسبة تتعدى 97 % في الصادرات، هذا ورغم المحاولات الكثيرة من أجل تنويع الصادرات الغير نفطية إلا أن هذه النسبة بقيت عند هذا المستوى منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى اليوم، أما فيما يخص الناتج الداخلي الخام فإن مساهمة القطاع كانت تتراوح بين 25 و35 % في بين 1974 و1985 لكن وبسبب انهيار الأسعار سنة 1986 انخفضت النسبة إلى 15 %، سنة 1986 ثم 20 % سنة 1989، لتعود بعدها للارتفاع مجددا إلى أن قاربت مستوى 50 % بين 2004 و 2011، ثم انخفضت بعد هذه المرحلة تحت مستوى 30 % ووصلت سنة 2014 إلى حوالي 22 % وهذا بسبب الاجراءات الحكومية المتخذة الرامية لرفع مستوى الأداء الاقتصادي للقطاعات الغير

نفطية، أما بالنسبة لمساهمة القطاع في الإيرادات الجبائية فإنه ومنذ الاتفاق على وقف تصدير النفط العربي لأمريكا سنة 1973 وانتعاش أسعار النفط أصبحت تمثل الإيرادات النفطية ما بين 65 و 75 % من إيرادات الدولة (وصلت إلى 80 % سنة 2008 بسبب الارتفاع القياسي لأسعار النفط) حتى سنة 2015 أين نزلت النسبة إلى 45 % بسبب انخفاض أسعار النفط إضافة إلى رفع مستوى تحصيل الجباية العادية من طرف الحكومة.

2.3 تأثير تقلبات أسعار النفط على إيرادات الميزانية العامة في الجزائر:

تمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الإيرادات الكلية في الجزائر تصل أحيانا إلى 80 % ، هذه الإيرادات مرتبطة أساسا بأسعار النفط التي عرفت منذ مطلع الألفية تقلبات هائلة أثرت حتما على حجم هذه الإيرادات، والجدول رقم (02) يبين لنا مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على إيرادات الميزانية من سنة 2001 إلى غاية 2015.

جدول رقم (02): علاقة تطور أسعار النفط بالإيرادات النفطية والكلية المحصلة في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2015. الوحدة: مليار دج

السنوات	متوسط أسعار النفط (بالدولار)	الموارد العادية المحصلة فعليا	الإيرادات النفطية المعتمدة في الميزانية	الإيرادات النفطية الحقيقية المحصلة	الإيرادات المحصلة فعليا	الإرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات
2001	**24,45**	398,23	840,60	956,40	1 354,63	**70,60%**
2002	**24,96**	482,90	916,40	942,90	1 425,80	**66,13%**
2003	**28,88**	524,90	836,06	1 285,00	1 809,90	**71,00%**
2004	**38,23**	580,41	862,20	1 485,70	2 066,11	**71,91%**
2005	**54,42**	640,47	899,00	2 267,84	2 908,31	**77,98%**
2006	**65,15**	720,88	916,00	2 714,00	3 434,88	**79,01%**
2007	**72,47**	766,75	973,00	2 711,85	3 478,60	**77,96%**
2008	**96,85**	965,29	1 715,40	4 003,56	4 968,85	**80,57%**
2009	**61,49**	1 146,61	1 927,00	2 327,68	3 474,29	**67,00%**
2010	**79,51**	1 297,94	1 501,70	2 820,01	4 117,95	**68,48%**
2011	**111,26**	1 448,90	1 529,40	3 829,72	5 278,62	**72,55%**
2012	**111,65**	2 284,99	1 519,04	4 054,35	6 339,34	**63,96%**
2013	**108,64**	2 279,42	1 615,90	3 678,13	5 957,55	**61,74%**
2014	**99,02**	2 350,02	1 577,73	3 388,30	5 738,32	**59,05%**
2015	**52,35**	2 757,27	1 722,94	2 276,00	5 033,27	**45,22%**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: . الجدول رقم 01،

-ONS : Algérie en Quelques Chiffres 2001-2014 sur : http://www.ons.dz/

-Solde globale du trésor sur : http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tr%C3%A9sor.html

-Akli Zakia – **nature du fonds de régulation des recettes (FRR)et son rôle dans le financement de l'économie algérienne–** mémoire de magistère en science économiques, université Mouloud MAMMERI de TIZI-OUZOU, 2015 , page 155.

المنحنى رقم (02): علاقة تطور أسعار النفط بالإيرادات النفطية والكلية والمحصلة فعليا في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2015.

الإيرادات: مليار دج الأسعار: دولار

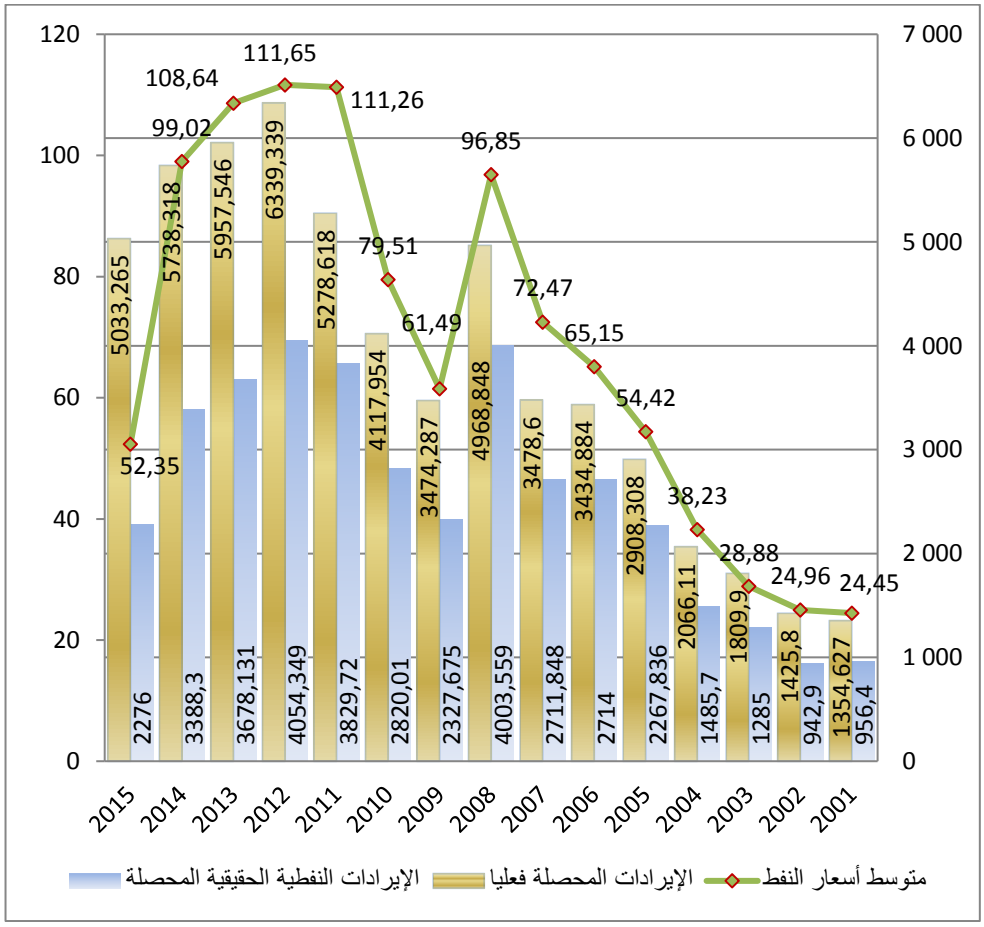

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم 02.

نلاحظ من خلال المنحنى رقم 02 أن الإيرادات النفطية عرفت منحا تصاعديا تابع لأسعار النفط حيث انتقلت من 956 مليار دينار سنة 2001 إلى 4003 مليار دينار سنة 2008 ، لتعرف بعد ذلك انخفاضا بنسبة 41 % سنة 2009 أين وصلت إلى 2237 مليار دينار بسبب انخفاض متوسط الأسعار من 96 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 61 دولار سنة 2009، إلا أنه وبفضل عودة انتعاش الأسعار فإن الإيرادات عادت إلى الارتفاع

من جديد حتى وصلت سنة 2012 إلى مستوى قياسي بلغ 4054 مليار دينار مقابل متوسط اسعار قياسي أيضا بلغ 111,65 دولار للبرميل، ثم بدأت الايرادات النفطية في الانخفاض من جديد بمعدل طفيف سنة 2013 و 2014، ثم انخفضت سنة 2015 بنسبة 44 % مقارنة بسنة 2012 أين وصلت إلى حوالي 2276 مليار دينار فقط، وهذا راجع على الانهيار الكبير للأسعار الذي وصل إلى متوسط سنوي قدره 52 دولار للبرميل وهو أقل سعر منذ سنة 2004.

والملاحظ أيضا من خلال المنحنى والجدول السابقين هي نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية التي كانت تمثل بين 66 و 77 % من 2001 إلى غاية 2007 ثم سجلت سنة 2008 نسبة قياسية بلغت 80,57 % بسبب ارتفاع الأسعار وبالتالي المداخيل النفطية، ثم تراجعت إلى نسبة 67 % سنة 2009 لترتفع من جديد سنة 2010 و 2011، إلا أنه وبعد هذه السنة بدأت النسبة في التراجع من جديد بسبب الاجراءات الحكومية المتخذة والرامية إلى رفع مستوى التحصيل الجبائي العادي، حيث مثلت سنة 2012 و 2013 نسبة 63 و 61 % على التوالي، لتنخفض سنة 2015 إلى 45 % بسبب تدهور الأسعار والمداخيل.

وبالنظر إلى المنحنى السابق يمكننا القول أن حجم الإيرادات النفطية والإيرادات الكلية مرتبط بمستوى أسعار النفط، حيث أنها ترتفع بارتفاع الأسعار وتنخفض بانخفاضها.

3.3 تأثير تقلبات أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة في الجزائر:

السنوات	متوسط أسعار النفط	التسيير	التجهيز	إجمالي النفقات الفعلية	نسبة التغير
2001	**24,45**	963,60	357,40	**1 321,00**	/
2002	**24,96**	1 097,70	452,90	**1 550,60**	**17,38%**
2003	**28,88**	1 122,80	516,50	**1 639,30**	**5,72%**
2004	**38,23**	1 250,90	638,00	**1 888,90**	**15,23%**
2005	**54,42**	1 245,13	806,91	**2 052,04**	**8,64%**
2006	**65,15**	1 437,90	1 015,10	**2 453,00**	**19,54%**
2007	**72,47**	1 674,00	1 434,70	**3 108,70**	**26,73%**
2008	**96,85**	2 217,80	1 973,30	**4 191,10**	**34,82%**
2009	**61,49**	2 300,02	1 946,31	**4 246,33**	**1,32%**
2010	**79,51**	2 659,08	1 807,86	**4 466,94**	**5,20%**
2011	**111,26**	3 797,25	1 934,16	**5 731,41**	**28,31%**
2012	**111,65**	4 782,63	2 275,54	**7 058,17**	**23,15%**

2013	**108,64**	4 131,54	1 892,60	**6 024,13**	**–14,65%**
2014	**99,02**	4 494,33	2 501,44	**6 995,77**	**16,13%**
2015	**52,35**	4 591,93	3 154,29	**7 746,21**	**10,73%**
2016*	**41,67**	4 807,33	3 176,85	**7 984,18**	**3,07%**

يعتمد حجم النفقات المعتمدة في الميزانية على حجم الإيرادات التي تغطي هذه النفقات، وكما رأينا سابقا أن تقلبات أسعار النفط تؤثر وبشكل مباشر على هذه الإيرادات فإنها حتما ستؤثر في حجم النفقات المعتمدة في الميزانية، والجدول رقم (03) يبين مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على نفقات الميزانية العامة في الجزائر من 2001 إلى 2016.

الجدول رقم (03): تطور نفقات الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2016

الوحدة: مليار دج

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم 02.*بالنسبة لسنة 2016 النفقات تقديرية وليست نهائية.

المنحنى رقم (03): تطور أسعار النفط وحجم نفقات التسيير، التجهيز والنفقات الكلية للميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2001 . 2016

النفقات: مليار دج

الأسعار: دولار/برميل

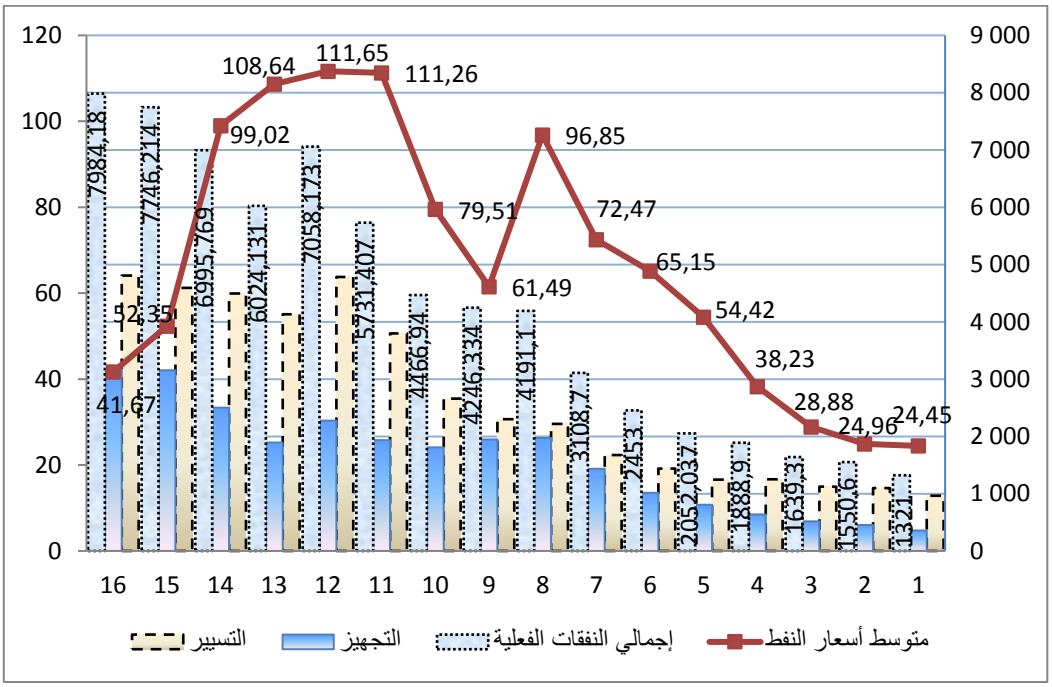

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (03).

نلاحظ من خلال المنحنى أن النفقات الكلية تضاعفت ست مرات من سنة 2001 إلى 2016 حيث انتقلت من 1321 مليار دينار إلى 7984 مليار دينار، متأثرة بارتفاع نفقات التجهيز بحوالي 9 مرات ونفقات التسيير بحوالي 5 مرات خلال نفس الفترة، كما نلاحظ من خلال المنحنى والجدول أن هذه النفقات كانت خلال 2001 إلى 2005 تزداد بشكل شبه مستقر، لكن بعد ذلك تغيرت نسبة الزيادة من 8 % سنة 2005 إلى 19 % سنة 2006 ثم 26 % و 34 % سنتي 2007 و 2008، ثم عرفت شبه استقرار حتى سنة 2010 لترتفع سنتي 2011 و 2012 إلى 28 و 23 % على التوالي أما سنة 2013 فشهدت النفقات الكلية انخفاضا محسوسا بلغ حوالي 15 % تبعه بعد ذلك ارتفاع محسوس أيضا سنتي 2014 و 2015، أين بلغت نسبة التغير 16 ثم 10 % رغم انهيار أسعار النفط التي أدت إلى انخفاض الإيرادات بشكل كبير، وبالتالي اللجوء إلى احتياطات صندوق ضبط الموارد الذي أنشأ خصيصا لتغطية عجز الميزانية الذي بلغ سنة 2015 ما يقارب 2713 مليار دينار مقابل 1257 مليار دينار فقط سنة 2014.

4.3 تأثير تقلبات أسعار النفط على مداخيل صندوق ضبط الموارد في الجزائر:

أنشئ صندوق ضبط الموارد في الجزائر سنة 2000 بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لنفس السنة لغرض ادخار الفوائض الناجمة عن الفرق بين الإيرادات النفطية المعتمدة في الميزانية وتلك المحصلة فعليا من أجل مواجهة انخفاض الإيرادات الناجمة عن انخفاض الأسعار، وقد لعب هذا الصندوق دورا مهما في تغطية العجز الناتج عن انهيار أسعار النفط منذ إنشائه، والجدول رقم (04) يبين مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على مداخيل هذا الصندوق ودوره في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر منذ إنشائه إلى يومنا هذا.

الجدول رقم (04): موارد واستخدامات صندوق ضبط الموارد في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	الموارد			الاستخدامات				رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات
	رصيد الصندوق للعام الماضي	فائض القيمة على الجباية البترولية	وضعية الصندوق قبل الاقتطاعات	اقتطاعات الديون العمومية	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الخزينة العمومية	مجموع الاقتطاعات	
2001	232	**124**	356	184	0	0	184	**172**
2002	172	**27**	198	170	0	0	170	**28**
2003	28	**449**	477	156	0	0	156	**321**
2004	321	**624**	944	223	0	0	223	**722**
2005	722	**1 369**	2 091	248	0	0	248	**1 843**
2006	1 843	**1 798**	3 641	618	0	92	710	**2 931**
2007	2 931	**1 739**	4 670	314	608	532	1 454	**3 216**
2008	3 216	**2 288**	5 504	465	0	758	1 224	**4 280**
2009	4 280	**401**	4 681	0	0	364	364	**4 316**
2010	4 316	**1 318**	5 635	0	0	792	792	**4 843**
2011	4 843	**2 300**	7 143	0	0	1 761	1 761	**5 382**
2012	5 382	**2 535**	7 917	0	0	2 283	2 283	**5 634**
2013	5 634	**2 062**	7 696	0	0	2 132	2 132	**5 564**
2014	5 564	**1 811**	7 374	0	0	2 966	2 966	**4 408**
2015	4 408	**553**	4 962	0	0	2 887	2 887	**2 075**

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

Situation du Fonds de Régulation des Recettes (FRR) 2000 – 2014 sur: http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/frr/frr2014.pdf

المنحنى رقم (04): تطور وضعية صندوق ضبط الموارد (FRR) في الجزائر من 2001 إلى 2015

الوحدة: مليار دولار

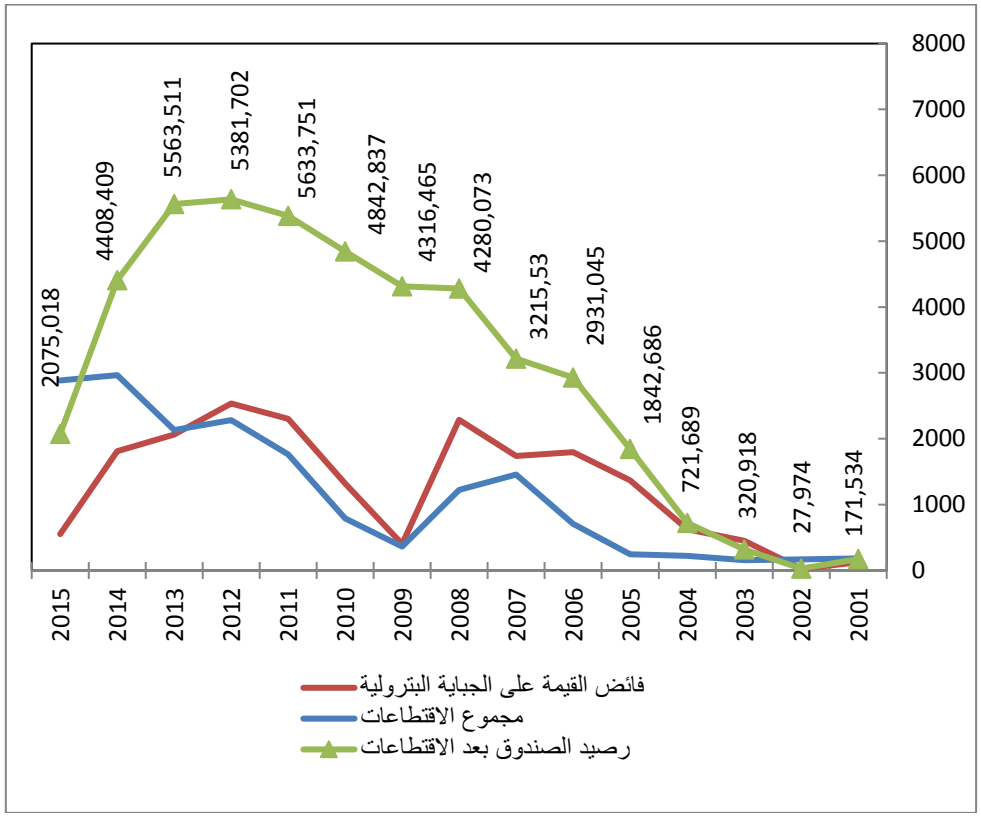

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول أن ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 قد ساهم وبشكل كبير في تمويل مداخيل صندوق ضبط الموارد خاصة بعد سنة 2004 أين تضاعف فائض القيمة بين الإيرادات النفطية المحصلة فعليا وتلك المعتمدة في الميزانية سنة 2005 أين وصل إلى 1369 مليار دينار بعدما كان في حدود 624 مليار سنة 2004، ليبلغ سنة 2008 حوالي 2288 مليار ثم تراجع بعد ذلك بسبب انهيار أسعار النفط خاصة سنة 2009 أين بلغ 401 مليار دينار فقط، ليعود للارتفاع من جديد بسبب انتعاش أسعار النفط ليصل سنة 2012 إلى مستوى قياسي حيث بلغ 2535 مليار دينار، إلا أنه وبسبب انخفاض أسعار النفط تراجع الفائض إلى 1811 مليار سنة 2014 و553 مليار دينار فقط سنة 2015.

أما عن رصيد الصندوق بعد الاقتطاعات أو رصيد آخر السنة فإننا نلاحظ من خلال المنحنى رقم (04) أن هذا الرصيد شهد ارتفاعا سنة بعد سنة من 2001 إلى غاية 2012 أين وصل إلى مستوى قياسي بلغ 5634 مليار دينار، لكن سرعان ما بدأ هذا الرصيد في التآكل بسبب تراجع المداخيل النفطية من جهة والزيادة الكبيرة في النفقات العمومية، حيث أن تمويل الصندوق لعجز الخزينة بلغ سنة 2013 حوالي 2132 مليار دينار مقابل فائض

قيمة على الجباية البترولية قدره 2062 مليار لينخفض هذا الفائض سنة 2014 إلى 1811 مليار مقابل زيادة في قيمة تمويل عجز الخزينة الذي بلغ 2966 مليار دينار، أما سنة 2015 فاشتد الوضع بسبب تدني أسعار النفط حيث بلغ فائض القيمة على الجباية البترولية ما يقارب 553 مليار فقط مقابل تمويل لعجز الخزينة بقيمة 2887 مليار، هذا الفرق بين مداخيل الصندوق واستخداماته عجل من استهلاك رصيد الصندوق بشكل كبير ليصل سنة 2015 إلى 2075 مليار دينار فقط.

الخاتمة:

بعد التطرق لمختلف جوانب الموضوع والمتمثلة في استعراض مختلف التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ سنة 2001 ومدى تأثيرها على الميزانية العامة في الجزائر يمكن استخلاص النتائج التالية:

- ✓ شهدت أسعار النفط منحا تصاعديا من سنة 2001 حتى 2008 لتعرف سنة 2009 تراجعا بسبب الأزمة المالية، ثم عاودت الارتفاع من جديد حتى أواخر 2014 أين بدأت الأسعار في التراجع حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها بداية 2016.
- ✓ ساهم انتعاش أسعار النفط منذ 2001 في ارتفاع المداخيل النفطية الأمر الذي عزز ايرادات الميزانية العامة في الجزائر بشكل كبير.
- ✓ ساهمت الفوائض الناجمة عن ارتفاع المداخيل النفطية منذ سنة 2005 في تعزيز إيرادات صندوق ضبط الموارد الذي انشيء خصيصا سنة 2000 لغرض ادخار هذه الفوائض من أجل استغلالها في تغطية العجز الناجم عن انخفاض الأسعار.
- ✓ رغم تدهور الأسعار بعد 2014 إلا أن الميزانية العامة في الجزائر لم تتأثر بشكل كبير بسبب استغلال صندوق ضبط الموارد.
- ✓ أدى تدهور الأسعار بعد 2014 إلى استنزاف احتياطات صندوق ضبط الموارد من أجل تغطية العجز المتواصل في الميزانية العامة، حيث بلغت نهاية 2016 ما يقارب 840 مليار دج فقط.

الهوامش

1 قانون رقم 21.90 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 يتعلق بالمحاسبة العمومية.

2 قانون رقم 17.84 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 يتعلق بقوانين المالية.

3 المادة 68 من القانون رقم 17.84.

4 المادة 70 من نفس القانون.

5 لحسن دردوري . سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة، دراسة مقارنة الجزائر. تونس . أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضر بسكرة. 2013 ـ 2014، ص 168.

6 المادة 71 من القانون رقم 17.84.

7 المادة 76 من نفس القانون.

8 المادة 77 من نفس القانون.

9 أسامة نجوم . قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 4.

10 U.S. Crude Oil First Purchase Price (Dollars per Barrel) :
http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=F000000__3&f=A

11 Evolution des Prix du Baril de Pétrole :
http://www.2000watts.org/index.php/energytrend/petrole/prix/596-evolution-des-prix-du-baril-de-petrole.html

12 مقال بعنوان: تقلبات أسعار النفط، تاريخ طويل من التجارب، جريدة الشرق الأوسط، 10 ديسمبر 2014، على الرابط:
http://aawsat.com/home/article/239746/تقلبات-أسعار-النفط-تاريخ-طويل-من-التجارب

13 نفس المرجع.

14 **Oil Price History and Analysis, http://www.wtrg.com/prices.htm**

15 عماد الدين محمد المزيني . **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** . مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، العدد الأول 2013، ص 322.

16 ارتفاع قياسي جديد في أسعار النفط عام 2009:

http://www.bbc.com/arabic/business/2009/10/091019_ae_oilprices_tc2.shtml

17 **Croissance du PIB (% annuel) :**
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG

18 خالد بن راشد الخاطر . **تحديات انهيار أسعار النفط والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون .** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أغسطس 2015، ص 5.

19 نفس المرجع، ص 6.

20 **Croissance du PIB (% annuel) :**
http://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GDP.MKTP.KD.ZG